بسم الله الرحمن الرحيم



المنطلقات الفكرية والعقدية لمدارس الطعن في الصحيحين (المستشرق جولدتسيهر والطعن في صحيح الإمام البخاري)

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد: د. أمين عمر محمد

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

بين يدي البحث

تعرضت السنة النبوية – في القديم والحديث – إلى الطعن والتشكيك فيها، ويمكن تحديد بداية هذا الطعن بعد وقوع الفتنة بين الصحابة – رضي الله عنهم – ونشوء ظاهرة الوضع في الحديث ، وكان هذا قبيل منتصف القرن الهجري الأول بقليل، وكان لهذا الخلاف الذي وقع بينهم أثر في انقسام الأمة، ونشأة الأحزاب والفرق الدينية والسياسية المختلفة، لكنَ دواعي الوضع وأسبابه كانت ضيقة محدودة، لا تزال في نشأتها الأولى، ثم كثرت هذه الأسباب فيما بعد(1).

وفي القرن الثالث الهجري بدأ الخلاف يطفو على السطح بشكل واضح بين (أهل الحديث) من جهة و (المتكلمين والمعتزلة) من جهة أخرى، حتى إن الإمام ابن قتيبة الدينوري يضطر لتأليف كتاب في الرد على دعاوى المتكلمين والمعتزلة وطعنهم في الحديث سماه بـ (تأويل مختلف الحديث) مشيراً في مقدمته إلى الخلاف الذي وقع بين المتكلمين وأهل الحديث قال ابن قتيبة الدينوري: (وقد لقبوهم – أي لقب المتكلمون والمعتزلة – أهل الحديث بالحشوية، والنابتة، والمجبرة، وربما قالوا الجبرية، وسموهم الغثاء، والغثر، وهذه كلها أنباز.) (2)

وإذا ما انتقلنا إلى القرن الرابع الهجري فإن الإمام الذهبي ينقل خبراً في كتابيه (سير أعلام النبلاء) و (تذكرة الحفاظ) مفاده احتدام الصراع بين أهل الحديث والأشعرية. ينقل الإمام الذهبي عن أبي طاهر السلفي يقول: سمعت أبا العلاء محمد بن عبد الجبار الفرساني يقول: حضرت مجلس أبي بكر علي الذكواني المعدل في صغري مع أبي، فلما فرغ من إملائه، قال إنسان: من أراد أن يحضر مجلس أبي نعيم فليقم. وكان أبو نعيم في ذلك الوقت مهجوراً بسبب المذهب، وكان بين الأشعرية والحنابلة تعصب زائد يؤدي إلى فتنة وقيل وقال، وصداع طويل، فقام إليه أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام وكاد الرجل يقتل. قلت: – أي الذهبي– ما هؤلاء بأصحاب الحديث، بل فجرة جهلة أبعد الله شرهم.)(3)

ففي هذا النص إشارة إلى ظهور الصراع والتعصب بين أهل الحديث والأشعرية حتى يؤدي الأمر بأهل الحديث إلى أن يسلوا سكاكين أقلامهم لقتل الأشعرية، ويعقب الإمام الذهبي على هؤلاء النفر بقوله: هؤلاء ليسوا بأهل الحديث بل هم فجرة جهلة. ويستمر هذا الصراع بين – أهل الحديث وأهل الرأي – إلى القرن الخامس الهجري، فيذكر الإمام الخطيب البغدادي في كتابه (الكفاية في علم

---

(1) أصول الحديث ص 415– 417.

(2) تأويل مختلف الحديث ص 55.

(1) سير أعلام النبلاء ج 17، ص 459–460، وتذكرة الحفاظ ج 3، ص 1092.

الرواية) الخلاف الذي وقع بين (أهل الحديث) و (أهل الرأي)، وانحراف كل منهما عن جادة الصواب، فيشير إلى طائفة من (أهل الحديث) عملت على جمع الحديث وكتبه من غير فهم ودراية؛ مما جر عليهم الطعن من قبل أهل الأهواء والبدع، يقابلها طائفة أخرى من (أهل الرأي) صدفت عن الآثار وجهلت بالحديث وعلومه. ثم يحكم على كلا الطائفتين بالخطأ، ويشير إلى طائفة ثالثة من أهل الحديث، وهي طائفة المحققين من أهل الحديث الذين عنوا بالحديث وجمعه، واستباط أحكامه(4).

إن الصراع بين أهل الحديث وخصومهم صراع قديم جديد تسبب فيه الغلاة من الطرفين (أهل الحديث) و (أهل الرأي)كما أشرنا آنفا غير أنه تطور في– عصرنا الراهن – ودخل مرحلة جديدة، وأصبحت وراءه أطراف كثيرة، واتخذ أشكالاً جديدة؛ فظهر التشكيك في مصداقية السنة وصحتها، بل وإنكار حجيتها، ودعوى الاكتفاء بالقرآن الكريم فقط كما هو الحال عند فرقة (القرآنيين)، وتزامن هذا الطعن مع بداية الاستعمار للبلاد الإسلامية.

لقد كان للاستشراق والمستشرقين – في العصر الراهن – دور بارز في الطعن في السنة النبوية والتشكيك في مصداقيتها، يظهر هذا جلياً في كثيرمن دراساتهم؛ كدراسات المستشرق شاخت الذي شكك في صحة الأحاديث الفقهية، والمستشرق جولدتسيهر الذي شكك أيضاً في صحة الأحاديث النبوية وأنها أخذت عن اليهودية والنصرانية والزردشتية . وعند البحث والتمحيص يجد الباحث أن القاسم المشترك الأعظم بين هذه المدارس الفكرية الثلاثة (المعتزلة، المستشرقون، الحداثيون) هو الطعن في السنة ، وبخاصة أحاديث الصحيحين. ويلاحظ الباحث أن الأحاديث المنتقدة على الصحيحين هي نفسها عند هذه الفرق جميعاً بدء بالمعتزلة ، ومروراً بالمستشرقين ، وانتهاء بالحداثيين مثل حديث (خلق الله آدم على صورته) وحديث (سحر النبي – صلى الله عليه وسلم –) ، وحديث (رؤية الله) يوم القيامة، وحديث (نبع الماء من بين أصابعه – صلى الله عليه وسلم –)، وحديث (الجساسة) وغيرها من الأحاديث.

وقع البحث في تمهيد ومبحثين. التمهيد أشرت فيه إلى بداية توجه المستشرقين لدراسة السنة النبوية، وجهودهم في نشر بعض مخطوطات صحيح الإمام البخاري.

أما المبحثان فهما:

المبحث الأول: موقف المستشرق جولدتسيهر من الأحاديث المنتقدة على الصحيحين.

وفيه مطلب واحد.

المطلب الأول: الإمام الدارقطني ونقده أحاديث الصحيحين.

---

(2) الكفاية في علم الرواية ص 3–6.

تكلمت فيه على موقف المستشرق جولدتسيهر من الأحاديث المنتقدة على الصحيحين ، وقوله (بأن الدارقطني ضعف مائتي حديث في الصحيحين)، وعرضت لموقف العلماء من الأحاديث المنتقدة على الصحيحين .

المبحث الثاني: شبهات جولدتسيهر وطعونه في الصحيحين.

فيه مطلبان:

المطلب الأول: التحريفات في صحيح الإمام البخاري.

رددت فيه على زعم جولدتسيهر عدم سلامة النص في صحيح الإمام البخاري .

المطلب الثاني: الإمام البخاري والعباسيون.

رددت فيه على زعم جولدتسيهر خضوع البخاري لرغبات العباسيين ؛ مما يعني عدم الثقة به وبكتابه .

والله أسأل التوفيق والسداد.

تمهيد

المستشرقون والسنة النبوية

توجه المستشرقون إلى دراسة السنة النبوية في نهاية القرن السابع عشر الميلادي، ويعتبر المستشرق (هربلو)[5] من أوائل المستشرقين الذين عنوا بدراسة السنة النبوية؛ فقد كتب بحثاً عن السنة النبوية، خرج فيه بنتيجة مفادها أن السنة النبوية مأخوذة إلى حد كبير من التلمود، وشكك في مصداقية الحديث النبوي. وفي نهاية القرن الثامن عشرالميلادي برزالأمير كايتاني (1869–1926م)، وميور (1905م)، وسبرنجر (1893م)، وأفاد من الثلاثة المستشرق جولدتسيهر [6]، وصارت دراساته أساساً لمن جاء بعده من المستشرقين أمثال (غيوم، نيكلسون، وهاملتون جب، وواط، وفنسنك) [7].

لقد تنوعت اهتمامات المستشرقين في دراسة السنة النبوية؛ فمن كتب تعنى بالحديث النبوي الشريف وعلومه ككتاب المستشرق جولدتسيهر (دراسات محمدية)، إلى كتب تعنى بالفهارس والمعاجم لكتب السنة ككتابي (مفتاح كنوز السنة) و (والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث) للمستشرق فنسنك، إلى تحقيق بعض كتب الحديث كتحقيق المستشرق سبرنجر لكتاب (تقييدالعلم) للخطيب البغدادي، إلى ترجمة بعض كتب الحديث إلى اللغات الأوروبية كترجمة المستشرق جولدتسيهر كتاب (توجيه النظر) لطاهر الجزائري إلى اللغة الألمانية[8].

أما عن جهودهم في خدمة كتب السنة فكانت بين نشر بعض مخطوطاتها، أوالتعريف بمصنفيها، أوكتابة دراسات حولها. ففي مجال نشر بعض المخطوطات فقد نشر المستشرق (منجانا)

---

(5) هربلو (1625–1695م) مستشرق فرنسي ولد في باريس وتعلم اللغات السامية في جامعتها، ثم ارتحل إلى رومة حيث تردد على جامعتها ومطبعتها الشرقيتين ، ولعلو كعبه في العربية استقدمه فوكه وزير مالية فرنسا إلى ديوانه فلما اعتزل عين أمين سر ومترجماً من اللغات الشرقية في البلاط، وقد اقتنى للمكتبة الوطنية في باريس مجموعة مخطوطات نفيسة عربية وفارسية وتركية. ومن أشهر آثاره (المكتبة الشرقية، أو المعجم العام) وهو دائرة معارف في بضعة مجلدات، مرتبة على حروف المعجم، تبحث في علوم الشرقيين وتاريخهم وآدابهم وأديانهم ونظمهم وعاداتهم وأساطيرهم وغيرها. المستشرقون ج1، ص 173.

(2) هو المستشرق اجناتس جولدتسيهر، ولد في هنغاريا عام (1850م)، وينتمي إلى أسرة يهودية، مات في مدينة بودابست سنة (1921م). انظر ترجمته في رسالة الدكتوراة (المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية) للباحث ص 24– 41.

(7) بتصرف (موقع الشبكة الإسلامية islamweb. net) موقف الاستشراق من السنة والسيرة أ. د. أكرم ضياء العمري – الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – كلية الدعوة، ودراسات في الحديث النبوي ج1، ص(ي، ك)، والمستشرقون والحديث النبوي ص 19.

(1) المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية ص 1. 10، 18، 22، 22، 23، 29، 30.

أقدم نسخة للجامع الصحيح في كمبرج سنة 1936م، وفي التعريف بمصنفيها فقد كتب كل من المستشرق (فستنفلد) في كتابيه (المؤرخون العرب) و (الشافعية)، والمستشرق جولدتسيهر في كتابه (دراسات محمدية) ترجمة للإمام البخاري، أما عن الدراسات التي كتبت حولها فمنها دراسة المستشرق (يوهان فوك) (دراسات عن تاريخ رواية صحيح البخاري)، ودراسة المستشرق جولدتسيهر (ختم البخاري)، ودراسة ريشر (ملاحظات نقدية عن نص البخاري) و(العدد في صحيح البخاري)، ودراسة بروفنسال (الرواية المغربية لصحيح البخاري)، ودراسة جيوم (ملاحظات عن الجبر والاختيار في الإسلام مع ترجمة كتاب القدر في صحيح البخاري). [9]

(2) تاريخ التراث العربي ج1، ص 223، 227، 228.

المبحث الأول : موقف المستشرق جولدتسيهرمن الأحاديث المنتقدة على الصحيحين

المطلب الأول: الإمام الدارقطني ونقده أحاديث الصحيحين

قال جولدتسيهر في كتابه (دراسات محمدية): (الدارقطني رغم اعتبار الصحيحين مجمع على صحتهما، فلم يسلما من النقد، هناك كم لا بأس به من أدب النقد الموجه للصحيحين. . كتب الدارقطني ت (385هـ) كتاب (الاستدراك والتتبع)، أثبت فيه وجود مائتي حديث فيها ضعف. . نشير إلى حديث في البخاري (الحاشية 5: وضوء رقم (50) مسح الخفين) والحنابلة يقرون بصلاحيته (الصفدي: رحمة الأمة ص 8)، قال الأصيلي (قاضي سرجوسا) ت (390) عن هذا الحديث: (إنه تقرير خاطيء لا يذكر عند الرواة الموثوق بهم (الحاشية 6: القسطلاني ج1، ص 325) وأقل دهشة أن فلاسفة مثل الأشعري الباقلاني يتبعه إمام الحرمين الجويني والغزالي، يرفضون حديثاً عند البخاري (الحاشية 1: تفسير رقم 155، سورة 9، آية 81)، وقالوا عنه: غير صحيح (الحاشية 2: القسطلاني ج7، 173) هذا الموقف المتحرر نحو محتويات الصحيحين قد استمر إلى وقت كان فيه احترام صحيح البخاري لا يجاري احترام الأعمال الأخرى، ولم يتردد ابن الملقن (804هـ) في أن يقول عن نص في البخاري: هذا قول غريب لو أن البخاري لم يذكره لكان أفضل (الحاشية 4: القسطلاني ج8، ص 40)، كان الاحترام للكتاب ككل ولكن ليس لسطوره المنفردة وفقراته، ولهذا الاحترام جذور في إجماع الأمة (الحاشية5: مقدمة ابن خلدون ص 260، يقول الشيخ ابن الصلاح ت (643 هـ) بأن ما رواه الشيخان أو أحدهما هو صحيح (مقطوع بصحته)، وأن العلم القاطع يتبع منه، ولكن باحثين عن الحقيقة ومعظم الدارسين يناقضون (الشيخ) في الأمر؛ ويقولون: إن الظن هو الأصل، طالما أن التواتر لم يتأكد، هذه الكلمات للنووي الحاشية 7: تقريب.) [10]

وقال جولدتسيهر في(دائرة المعارف الإسلامية): (ولهذا نجد مثلاً أن الدارقطني المتوفى سنة 385 هـ =995م صنف كتاباً دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردها البخاري ومسلم) [11]

---

(10) دراسات محمدية ص 236– 237.

(2) دائرة المعارف الإسلامية ج7، ص 343. وعلق الشيخ أحمد شاكر على كلام جولدتسيهر بقوله: هذا غير صحيح، فإن الدارقطني إنما علل أحاديث في الصحيحين (البخاري ومسلم) بأنهما خالفا فيهما شرطهما، وهو اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد ، أو بأن بعض أسانيد الحديث الذي ينقده في نظره أصح من الإسناد الذي رواه البخاري ومسلم، ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين، بل اتفقوا على =

= أن البخاري ومسلماً مقدمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح.) انظر كلام أحمد شاكر في التعليق على جولدتسيهر في دائرة المعارف الإسلامية ج7، ص 343.

ذكر جولدتسيهر في كتابه (دراسات محمدية)، والمادة التي كتبها بعنوان (الحديث) في دائرة المعارف الإسلامية موقف العلماء من أحاديث الصحيحين ، وأشار إلى أن طائفة من العلماء كالإمام الدارقطني، والباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، وابن الملقن وغيرهم قد انتقدوا أحاديث فيهما ، وأن الدارقطني ضعف (200) مائتي حديث من أحاديثهما ، بينما ذهبت طائفة أخرى إلى القول بأن أحاديث الصحيحين مقطوع بصحتها، وممن قال بهذا القول (الإمام أبو عمرو بن الصلاح). وقبل الخوض في بيان هذه المسألة لابد من الإشارة إلى أن العلماء اتفقوا على تلقي الأمة لهذين الكتابين– أي الصحيحين – بالقبول سوى أحرف يسيرة؛ ومع ذلك لم يمنع هذا من نقدهما ، وأشيرهنا إلى بعض الدراسات التي عنيت بنقد أحاديث في الصحيحين منها :

1- أبو الفضل محمد بن الحسين بن محمد بن عمارالهروي الشهيد ت (317 هـ) في كتابه (علل الأحاديث في كتاب الصحيح) – أي صحيح الإمام مسلم – انتقد أكثر من ثلاثين حديثاً فيه .

2- الحافظ الدارقطني ت(385 هـ) في كتابيه (الإلزامات)، و (والتتبع) حيث انتقد فيهما أكثر من مائتي حديث من أحاديث الصحيحين.

3- أبو مسعود الدمشقي ت(400هـ.) في كتابه (الاستدراك) انتقد فيه بعض أحاديث في الصحيحين .

4- أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني ويعرف بالجياني ت (498هـ) في كتابيه (تقييد المهمل وتمييز المشكل) حيث خصص القسم الثاني من كتابه (قسم العلل في الصحيحين) . وكتابه (التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين).

5- الحافظ أبو محمد عبد الحق الإشبيلي ت (581هـ) في كتابه (الأحكام الوسطى).

6- أبو الحسن القطان ت (628هـ) في كتابه (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام).

غير أن هذا النقد الموجه لأحاديث الصحيحين؛ كان موضع نزاع وخلاف بين العلماء فهل كان هذا النقد نقداً قادحاً ؟ أم أنه غير قادح ؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول: بأن العلماء انقسموا في هذه المسألة إلى قسمين:

أ. القسم الأول: طائفة كبيرة من العلماء ذهبت إلى أن النقد الموجه لأحاديث الصحيحين غير قادح فيها ، وممن ذهب إلى هذا الرأي (العقيلي، والنووي، وأبو عمرو بن الصلاح، وابن كثير، والعراقي، وابن حجر العسقلاني، والسخاوي، والشيخ أحمد شاكر، ود. محمود الطحان، و د. حمزة المليباري).

وفيما يلي ذكر لأقوالهم :

1- (الإمام العقيلي) : قال العقيلي: (لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على (علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل) وغيرهم فامتحنوه وكلهم قال: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة.) (12)

2- (الإمام النووي) أما الإمام النووي فإنه ذهب إلى أن الصحيحين أصح الكتب بعد القرآن الكريم. يقول الإمام النووي: (أول مصنف في الصحيح المجرد: صحيح البخاري، ثم مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن.) (13)

3- (أبو عمرو بن الصلاح):

تكلم الإمام ابن الصلاح على أقسام الحديث الصحيح ثم قال: (وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: (صحيح متفق عليه) يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه، ولكن اتفاق الأئمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. . . وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به (البخاري) أو (مسلم) مندرج من قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ (كالدارقطني) وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن.) (14)

4- الحافظ العراقي: عقب الحافظ العراقي على قول ابن الصلاح (سوى أحرف يسيرة) بقوله (ومع ذلك فليست بيسيرة بل هي مواضع كثيرة جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها.) (15)

4- (الإمام ابن حجر العسقلاني): خصص الإمام ابن حجر العسقلاني فصلاً خاصاً للأحاديث المنتقدة على البخاري في كتابه (هدي الساري) أو (المقدمة) وخلص إلى نتيجة مفادها أنها أحاديث صحيحة والقليل منها ضعيف. يقول الإمام ابن حجر العسقلاني : (وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها

---

(12) تهذيب التهذيب ج 9، ص 46، وهدي الساري ص 7.

(2) التقريب والتيسير ص 26

(1) مقدمة ابن الصلاح ص 10

(2) التقييد والإيضاح ص 28- 29. قال الحافظ ابن حجر: (كأن مسودة هذاالتصنيف ضاعت، وقد طال بحثي عنها، وسؤالي من الشيخ فلم أظفر بها، ثم حكى ولده أنه ضاع منها كراسان أولان فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها.) انظر توضيح الأفكار ج1، ص 131، 132، وشرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ج1، ص 71.

وارد من جهة أخرى) وقال: (وليست كلها قادحة (يعني العلل) بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف) [16]

5- (الإمام السخاوي): نقل الإمام السخاوي عن أبي إسحاق الإسفرائيني قوله: (أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذلك اختلاف في طرقها ورواتها، قال: فمن خالف حكمه خبراً منها، وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول.)[17]

6- (الشيخ أحمد شاكر): ذهب الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله تعالى – إلى أن نقد الإمام الدارقطني لأحاديث الصحيحين كان من باب أن هذه الأحاديث لم تبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزم بها كل واحد منهما في كتابه، أو أن بعض أسانيد الحديث الذي ينقده في نظره أصح من الإسناد الذي رواه البخاري ومسلم، ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين. يقول الشيخ أحمد شاكر : (الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، ومن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين كلها ليس في واحد منها مطعن أو ضعف؛ وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه. وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها. فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة. وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة والله الهادي إلى سواء السبيل. [18]

7- (د. محمود الطحان): أشار د. الطحان أن ما وجه إلى أحاديث الصحيحن من نقد لا يعدو كونها أموراً فنية يعرفها أهل الحديث والعلل، وأن أصول هذه الأحاديث ومتونها صحيحة. يقول د. الطحان : (إذن فالإجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين. والخلاف في اليسير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها؛ وإنما في أمور فنية يعرفها أهل كل فن، فكل ما يشار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين إنما هو تشويش لبلبة أفكار الناشئين والباحثين.) [19]

---

(3) هدي الساري ص 346، 383.

(4) فتح المغيث ج1، ص 50- 51.

(1) الباعث الحثيث ص 33.

(2) أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص 211.

8- د. حمزة المليباري: فرق د. المليباري بين الأحاديث التي يذكرها الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما في الأصول أو المتابعات، وبين دقة الشيخين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، وأن الدراقطني وغيره من العلماء الذين انتقدوا أحاديث في الصحيحين أنهم أرادوا إبراز الفوائد النقدية التي تكمن في صنيعهما، وأن هذين الكتابين من أصح ما صنفه البشر، وأنهم لم يتحصلوا من خلال تتبعهم على جانب الإخلال إلا في عدد قليل. [20]

9 – د. مقبل الوداعي: قام د. الوداعي بتحقيق ودراسة كتابي (الإلزامات) و (التتبع) للإمام الدارقطني وخلص إلى نتيجة مفادها أن غالب هذه الاستدراكات في الصناعة الحديثية.

قال د. الوداعي : (. . . . . ليعلموا أن غالب هذه الاستدراكات في الصناعة الحديثية ليست في أصل المتن.)[21]

ب. القسم االآخر: طائفة من العلماء ذهبت إلى أن النقد الموجه لأحاديث الصحيحين نقد قادح فيها ، وممن ذهب إلى هذا الرأي (أبو الفضل ابن الشهيد، والدارقطني ، وأبو مسعود الدمشقي، والجياني، وعبد الحق الإشبيلي ، وأبو الحسن القطان، وابن حزم).

يقول د. إبراهيم الغماري: (وتارة يضعف – أي ابن القطان – ما أخرجه في الصحيح، وتارة يقول: إن ما صححه البخاري هو كغيره يجب النظر فيه. . . . . . علل ابن القطان كثيراً من أحاديث الصحيحن أو أحدهما بالطعن في رجل في إسناد من أسانيدهما، واعتبر الحديث المتكلم فيه إما ضعيفاً، وإما حسناً، وهويعل الصحيح بالحسن.)[22]

يقول الإمام ابن حزم: (وما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين لكل واحد منهما حديث تم عليه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وحفظهما فذكر عند البخاري حديث شريك، عن أنس في الإسراء أنه قبل أن يوحى إليه وفيه شق صدره، وقال: الآفة من شريك. والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرنة بن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي ثلاث أعطينهن قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بن أبي سفيان أزوجكها قال: نعم الحديث) قال ابن حزم: هذا موضوع لاشك في وضعه، والآفة

(1) عبقرية الإمام مسلم ص 48 – 50.

(2) الإلزامات والتتبع ص 6.

(1) علم علل الحديث من خلال كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان ج 2، ص 316، 347.

فيه من عكرمة.) [23]

قلت: بعد هذا العرض لأقوال العلماء في هذه المسألة – الأحاديث المنتقدة على الصحيحين – ماذا كان يقصد – جولدتسيهر – بقوله: (إن الإمام الدارقطني ضعف م ائتي حديث في الصحيحين) ؟ فهل أراد أن الدارقطني ضعف أحاديثهما ؟ أم أنه انتقدها ؟ الظاهر أن جولدتسيهر تناقض في هذه المسألة فتراه يذكر في كتابه (دراسات محمدية) الخلاف بين العلماء في هذه المسألة، ثم يعود في مقالته في (دائرة المعارف الإسلامية) (مادة الحديث) إلى بأن الدارقطني ضعف مائتي حديث في الصحيحين. فالظاهر أنه أراد التلبيس والتضليل على القاريء شأنه شأن غيره من المستشرقين في تلبيساتهم على الناس، ومع ذلك فقد وجدت قولين لكل من الحافظين (العراقي ، وابن حجر) يقولان بتضعيف هذه الأحاديث المنتقدة يقول الحافظ العراقي: (وفي الصحيح بعض شيء قد روي مضعف) بالرفع صفة لبعض، وفي نسخة (مضعَفاً) بالنصب على الحالية [24]. ونقل ابن الوزير عن البقاعي في كتابه (النكت الوفية) قوله : قال شيخنا:– أي ابن حجر – إن الدارقطني ضعف من أحاديثهما مائتين وعشرة يختص البخاري بثمانين (80)، واشتركا في ثلاثين (30)، وانفرد مسلم بمائة (100)، قال: وقد ضعف غيره أيضاً غير هذه الأحاديث.) [25]

وسواء كنا مع الفريق الأول القائلين بصحة أحاديث الصحيحين ، وأن نقد الدارقطني لأحاديث فيهما كان من باب الصناعة الحديثة لا من باب تضعيفها، أو كنا مع الفريق الآخر القائلين بتضعيف أحاديث في الصحيحن ، فإن هذا النقد يدل دلالة واضحة على مدى عناية المحدثين بالسنة النبوية، والمنهجية النقدية التي سلكها المحدثون في دراستهم للحديث النبوي، وأنه لا عصمة لشيء إلا لكتاب الله، وما صح عن رسول الله، وفي هذا رد لافتراءات المستشرقين وأتباعهم الزاعمين بأن المحدثين قبلوا الأخبارعلى علاتها دون تمحيص. وعلينا أن لا ننخدع بأقوال المستشرقين فجولدتسيهر يقر في كلامه السابق بوجود دراسات نقدية لأحاديث الصحيحين، ثم يعود ليطعن في الإمام البخاري وصحيحه.

وفي الختام فإنني مع الدراسات النقدية الهادفة لأحاديث الصحيحين وغيرها من الأحاديث ولكن ضمن القيود والشروط التالية:

1– أن يكون الناقد ممن أحاط بعلوم الرواية والدراية، وتوافرت فيه أهلية الحكم على الأحاديث

---

(2) توضيح الأفكار ج 1، ص 128–129، شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ج 1، ص 70، وفتح المغيث ج1، ص 52.

(24) فتح الباقي على ألفية العراقي ج1، ص70، فتح المغيث ج1، ص 52.

(25) توضيح الأفكار ج1، ص 128.

تصحيحاً وتضعيفاً .

2- أن يسلك الناقد - في الحكم على الحديث- القواعد والقوانين التي وضعها المحدثون في دراستهم للمرويات.

3- أن لا يكون الحكم على الأحاديث- قبولاً ورداً - من خلال محاكمتها إلى العقل فقط كما هوحال كثير من الدراسات المعاصرة .

المبحث الثاني: شبهات جولدتسيهر وطعونه في صحيح الإمام البخاري

وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول: التحريفات في صحيح البخاري .

قال جولدتسيهر: (نذكر كذلك الدس في صحيح البخاري، فمن ذلك رواية عن الجاهلية ذكرها أبو مسعود الدمشقي ت (400هـ) من البخاري، وقد ذكر ذلك الحميدي ت (488هـ) في كتابه (الجمع بين الصحيحين) وقد بحثنا الأمر ووجدناه في بعض النسخ (فيما يتعلق بأيام الجاهلية)، وليس في كل النسخ إنه من الممكن أن يكون لتلك الفقرات التي دست على نص البخاري (المقحمات)، الحاشية: الدميري القرد ج2، ص 290) [26]

وقال: (ويميل النساخ المتحيزون في عدم اهتمامهم بقضايا السلالة والنسب إلى رغبتهم في ترك الأسماء، وشيخ البخاري قال عندما وصل إلى الكلمة الناقصة في نص محمد بن جعفر، أي نصه يوجد بياض، وقد زود البخاري هذه الكلمات (كلمات شيخه) في نصه ولكن المفسر للحديث فهم هذا كما لو أن كلمة (بياض) تأتي بعد أبي وبذلك يجعل النبي يلعن عائلة أبي بياض (الحاشية: 4 القسطلاني، ج 9، ص 14)] [27]

طعن المستشرق جولدتسيهر في صحيح الإمام البخاري بعدم سلامة نصه ، ووقوع التحريفات ، والتصحيفات فيه .

أولاً: الرد على الشبهة الأولى: عدم سلامة النص في صحيح البخاري .

زعم المستشرق جولدتسيهر وقوع الدس والتحريف في صحيح الإمام البخاري؛ مما يعني عدم سلامة نصه ، واستدل على ذلك بحديثين هما :

(1) دراسات محمدية ص 226.

(27) دراسات محمدية ص 219.

الحديث الأول : (رأيت في الجاهلية قردة، اجتمع عليها قردة قد زنت، فرجموها).

الحديث الثاني : (إن آل أبي............. ليسوا بأوليائي) .

دراسة الحديث الأول : (رأيت في الجاهلية قردة، اجتمع عليها قردة قد زنت، فرجموها).

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن حصين، عن عمرو بن ميمون قال: رأيت في الجاهلية قردة، اجتمع عليها قردة قد زنت، فرجموها فرجمتها معهم.[28]

استدل جولدتسيهر بهذا الحديث على وقوع التحريف في صحيح البخاري ناقلاً عن (الحميدي، والدميري ، وابن عبد البر) تضعيفهم لهذا الحديث ، وأجمل طعونهم بما يلي :

1- قول الحميدي : إنه ليس في جميع نسخ البخاري ([29]) .

2- قول ابن عبد البر : إنه منكر ؛ لأن فيه إضافة الزنا إلى البهائم ، وإقامة الحدود عليها . قلت في الرد على هذه الطعون ما يلي :

1- استدلال جولدتسيهر وغيره بهذا الحديث للطعن في صحيح البخاري بإيراده المنكرات في صحيحه غير صحيح ، فهذا الخبر الذي ذكره البخاري ليس بحديث مرفوع إلى النبي ، وإنما هو أثر من كلام (عمرو بن ميمون الأودي) ([30]) ، وهو ما يسمى بالمقطوع عند المحدثين .

---

(28) فتح الباري– كتاب مناقب الأنصار– باب رقم (27) باب القسامة في الجاهلية حديث رقم (3849) ج 7، ص 156، التاريخ الكبير ج 6، ص 367، والتاريخ الصغير ج 1، ص 182 حياة الحيوان – الدميري ج 2، ص 103، الاستيعاب ج2، ص543.

(1) قال الحميدي: (حكى أبو مسعود أن له في الصحيح حكاية من رواية حصين عنه قال: – رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت فرجمتها معهم. كذا حكاه أبو مسعود، ولم يذكر في أي موضع أخرجه البخاري من كتابه، فبحثنا فوجدناه في بعض النسخ لا في كلها، قد ذكر في أيام الجاهلية وليس في رواية النعيمي عن الفربري أصلاً شيء من هذا الخبر في القردة، ولعلها من المقحمات التي أقحمت في كتاب البخاري.) انظر الجمع بين الصحيحين ج 3، ص 490، وفتح الباري– كتاب مناقب الأنصار– باب رقم (27) باب القسامة في الجاهلية حديث رقم (3849) ج 7، ص160

(2) عمرو بن ميمون الأودي، أبو عبد الله، ويقال: أبويحيى الكوفي من أود بن صعب بن سعد العشيرة من مذحج: أدرك الجاهلية، ولم يلق النبي. ذكره محمد بن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة. وكذلك قال النسائي. وقال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة، جاهلي، وقال أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق: كان أصحاب النبي يرضون بعمرو بن ميمون. وقال يونس بن أبي إسحاق عن أبيه: كان عمرو بن ميمون، إذا دخل المسجد فرؤي ذكر الله– عزوجل– وقال شعبة، عن أبي إسحاق: حج عمرو بن ميمون ستين من بين حجة وعمرة. وقال إسرائيل، عن أبي إسحاق: حج مئة حجة وعمرة، وقال هارون بن حاتم: حدثنا أصحابنا قالوا: مات عمرو بن ميمون

2- أما قول الحميدي فقد رده الإمام ابن حجر بقوله : (وَأَغْرَبَ الْحُمَيْدِيّ فِي الْجَمْع بَيْن الصَّحِيحَيْنِ فَزَعَمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيث وَقَعَ فِي بَعْض نُسَخ الْبُخَارِيّ، وَأَنَّ أَبَا مَسْعُود وَحْده ذَكَرَهُ فِي " الْأَطْرَاف " قَالَ: وَلَيْسَ فِي نُسَخ الْبُخَارِيّ أَصْلًا فَلَعَلَّهُ مِنْ الْأَحَادِيث الْمُقْحَمَة فِي كِتَاب الْبُخَارِيّ. وَمَا قَالَهُ مَرْدُود، فَإِنَّ الْحَدِيث مذكرو فِي مُعْظَم الْأُصُول الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا، وَكَفَى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرّ الْحَافِظ لَهُ عَنْ شُيُوخه الثَّلَاثَة الْأَئِمَّة الْمُتْقِنِينَ عَنْ الْفَرَبْرِيّ حُجَّة، وَكَذَا إِيرَاد الْإِسْمَاعِيلِيّ وَأَبِي نُعَيْم فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا وَأَبِي مَسْعُود لَهُ فِي أَطْرَافه، نَعَمْ سَقَطَ مِنْ رِوَايَة النَّسَفِيّ وَكَذَا الْحَدِيث الَّذِي بَعْده، وَلَا يَلْزَم مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُون فِي رِوَايَة الْفَرَبْرِيّ، فَإِنَّ رِوَايَته تَزِيد عَلَى رِوَايَة النَّسَفِيّ عِدَّة أَحَادِيث قَدْ نَبَّهْت عَلَى كَثِير مِنْهَا فِيمَا مَضَى وَفِيمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى - . . . وَأَمَّا تَجْوِيزه أَنْ يُزَاد فِي صَحِيح الْبُخَارِيّ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهَذَا يُنَافِي مَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاء مِنْ الْحُكْم بِتَصْحِيحِ جَمِيع مَا أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيّ فِي كِتَابه، وَمِنْ اِتِّفَاقهمْ عَلَى أَنَّهُ مَقْطُوع بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ تَخَيُّل فَاسِد يَتَطَرَّق مِنْهُ عَدَم الْوُثُوق بِجَمِيعِ مَا فِي الصَّحِيح، لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي وَاحِد لَا بِعَيْنِهِ جَازَ فِي كُلّ فَرْد فَرْد، فَلَا يَبْقَى لِأَحَدٍ الْوُثُوق بِمَا فِي الْكِتَاب الْمَذْكُور، وَاتِّفَاق الْعُلَمَاء يُنَافِي ذَلِك .)[31]

3- أما قول ابن عبد البر: إنه منكر ؛ لأن فيه إضافة الزنا إلى غير مكلف إضافة الزنا . فقد رده ابن حجر أيضاً بقوله : (وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَم مِنْ كَوْن صُورَة الْوَاقِعَة صُورَة الزِّنَا وَالرَّجْم أَنْ يَكُون ذَلِكَ زِنًا حَقِيقَة وَلَا حَدًّا، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِشَبَهِهِ بِهِ، فَلَا يَسْتَلْزِم ذَلِكَ إِيقَاع التَّكْلِيف عَلَى الْحَيَوَان.[32]

4- الحديث رواه البخاري موصولاً في صحيحه قال : حدثنا نعيم بن حماد ، ورواه في التاريخ الكبير تعليقاً قال نعيم بن حماد . قال ابن حجر: (وَقَلَّ أَنْ يُخَرِّج لَهُ الْبُخَارِيّ مَوْصُولًا بَلْ عَادَتُهُ أَنْ يَذْكُر عَنْهُ بِصِيغَةِ التَّعْلِيق. وَوَقَعَ فِي رِوَايَة الْقَابِسِيّ "حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم" وَصَوَّبَهُ بَعْضهمْ وَهُوَ غَلَط.)[33] فإن كانت الطريقة الثانية ثابتة (تعليقاً)، فالمعلق ليس على شرطه.

الأودي سنة أربع وسبعين. انظر التاريخ الكبير ج 6، ص 367، والاستيعاب ج2، ص 543، وتهذيب الكمال ج22، ص 267

(31) فتح الباري ج 7، ص 156 -160، 161.

(32) المصدر السابق .

(33) فتح الباري – كتاب مناقب الأنصار – 27- باب القسامة في الجاهلية- حديث رقم (3849) ج 7، ص 160.

وفي الختام أقول في الرد على جولدتسيهر ما يلي:

أ. لو كان جولدتسيهر أميناً في النقل لذكر ما قاله القسطلاني في الرد على المضعفين لهذا الخبر – مع العلم بأنه نقل من كتاب إرشاد الساري – إلا أنه أخذ من النص ما يخدم أغراضه وأهدافه وهوالطعن في صحيح البخاري.

ت. إن ترجح أن الخبر رواه البخاري تعليقاً فلا اعتراض عليه؛ لأن المعلق ليس على شرطه.

ث. أراد البخاري من ذكر هذا الخبر إثبات أن (عمرو بن ميمون) من المخضرمين، وليس بصحابي.

دراسة الحديث الثاني: حديث (إِنَّ آلَ أَبِي. . . لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي.)

روى البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: إِنَّ آلَ أَبِي قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِين، زَادَ عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ بَيَانٍ عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أَبُلُّهَا بِبَلَاهَا يَعْنِي أَصِلُهَا بِصِلَتِهَا، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ: بِبَلَاهَا كَذَا وَقَعَ وَبِبَلَالِهَا أَجْوَدُ وَأَصَحُّ، وَبِبَلَاهَا لَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا) (34)

(الكلام على الحديث)

استشكل جولدتسيهرقول شيخ البخاري عمروبن عباس (في كتاب محمد بن جعفر (بياض) ليسوا بأوليائي)، وقال: وبذلك أي بقوله (إن آل أبي بياص) صار المعنى بأن النبي يلعن عائلة أبي بياض.

قلت: هذا الحديث رواه البخاري بلفظ (إن آل أبي) ، ورواه مسلم بلفظ (إن آل أبي يعني فلاناً) ليسوا لي بأولياء إنما وليي الله وصالح المؤمنين)، وورد عند الإسماعيلي بلفظ (إن آل بني).

قال الإمام النووي: هذه الكناية بقوله (إن آل أبي يعني فلاناً) هي من بعض الرواة خشي أن

---

(34) فتح الباري– كتاب الأدب – باب رقم (14) باب تبل الرحم ببلالها حديث رقم (5990) ج10، ص 419، ورواه مسلم في صحيحه– انظر شرح صحيح مسلم– كتاب الإيمان– باب مولاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم حديث رقم (215) ج3، ص87.

يسميه فيترتب عليه مفسدة وفتنة إما في حق نفسه ، وإما في حقه وحق غيره. [35]، واختلف العلماء في المقصود بالمكنى عنه فقال القاضي عياض هو (الحكم بن أبي العاص)، وقال ابن دقيق العيد (بنو أمية)، وقال الدمياطي بأنه (آل أبي العاص)، وقال أبو بكر بن العربي هم (آل أبي طالب) فغير إلى (آل أبي فلان)، وقال ابن حجر: يحتمل أن يكون المراد بآل أبي طالب(أبو طالب) نفسه. [36]

قلت في الرد على جولدتسيهر ما يلي:

1- لو كان جولدتسيهر منصفاً لفهم من هذا النص مدى الأمانة العلمية التي يتحلى بها المحدثون؛حيث أدى شيخ البخاري الرواية كما سمعها دون زيادة أونقصان .

2 - لو كان جولدتسيهر أميناً في النقل لأخذ بقول الإمام القسطلاني حيث ذكر أن لفظة (بياض) على الرفع. قال القسطلاني: قال عمرو - هو ابن عباس شيخ البخاري فيه - (في كتاب محمد ابن جعفر) يعني غندر (بياض) بالرفع على الصواب، أي موضع أبيض بغير كتابة، وضعف الجر إذ يكون المعنى في كتاب محمد بن جعفر أن آل أبي بياض؛ لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها أبو بياض فضلاً عن قريش، وسياق الحديث يشعر بأنهم من قبيلته وهي قريش.) [37]

ثانياً: الرد على الشبهة الثانية : اختلاف نسخ صحيح الإمام البخاري.

قال جولدتسيهر: (ظهر التصحيف في كتب الحديث، وأنه كان الأكثر استمراراً، إذ إن الرواة ينقلون ما سمعوه، وهذا عرضة للأخطاء، وما تم تسليمه بخطئه يبقى دون تغيير، رغم أن من حق المرء (من واجبه) أن يشير إلى الخطأ حسب علمه.) [38]

وقال جولدتسيهر: (هناك ظواهر كثيرة حدثت أثناء نقل نص البخاري، عناوين الأبواب هي الأقل أمناً في التصحيف. . في كتاب الفتن، باب (التعرب) أي الحياة في الصحراء مثل البادية عند البخاري (التغرب)، الحياة في الخارج بعيداً عن الوطن، أو كلمة (التعزب)، وهي غير مناسبة في هذا المعنى، ولكن يمكن أن تكون مرادفة لها، هذه الأمثلة تحدث جزئياً كفساد حقيقي في النصوص، ولكن في تنوعها تبين أنها محاولات لتقديم شيء أفضل، أو أكثر قبولاً، ونشارك رأي ناقد مسلم أن الناسخين

---

(1) شرح صحيح مسلم ج3، ص 87.

(2) فتح الباري – كتاب الأدب – 14- باب تبل الرحم ببلالها حديث رقم (5990) ج1، ص 419.

(37) إرشاد الساري ج 9، ص 13.

(38) إرشاد الساري ج9، ص 223.

الجاهلين يتحملون المسؤلية العظمى لحقيقة أن المرء غالباً ما كان يجب عليه أن يفسر النص بطريقة ملتوية / مشوهة، (الحاشية: 1، القسطلاني ج9، 509) [39]

طعن جولدتسيهر في سلامة النص عند الإمام البخاري في صحيحه فادعى وجود التصحيفات فيه وبخاصة في عناوين الأبواب– التراجم – قال جولدتسيهر: (هذه الأمثلة تحدث جزئياً كفساد حقيقي في النصوص)، ثم عزى ذلك إلى النساخ ورواة الصحيح قال جولدتسيهر: (ونشارك رأي ناقد مسلم أن الناسخين الجاهلين يتحملون المسؤلية العظمى).

قلت في الرد على هذه الشبهة ما يلي:

1– لاشك أنه وقع في روايات ونسخ (الجامع الصحيح) اختلافات منها ما هو في التراجم، ومنها ما هو في الأحاديث، أو في بعض الكلمات. قال أبو علي الجياني: والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم . وهذه ليست من السلبيات التي يظن البعض أنها من المآخذ على (الجامع الصحيح) بل هي أمر طبيعي يعطينا فكرة عن مدى الدقة والأمانة العلمية التي كان يتميز بها المحدثون في تأليفهم. [40]، والذي يظهر لي – والله أعلم – أنها فروقات بسيطة في ضبط بعض الكلمات، أو التراجم لا تقدح في أصل الكتاب ومتنه. ولقد أشار د. عبد الغني عبد الخالق إلى نسخ الجامح الصحيح المطبوعة بقوله: إنه في سنة (1311هـ)، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني أمره بطبع صحيح البخاري، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية – المعول عليها عند المتأخرين في جميع رواياتهـ –وعلى نسخ أخرى عرفت بالصحة، وشهرت الضبط. فطبع في بولاق (1311–1313) بالشكل الكامل، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ. ثم ذكر أشهررواة الصحيح وهم الحمَوي، الكشميهني، الأصيلي، المستملي، الجرجاني، القابسي، الهروي، كريمة، أبو الوقت، ابن السمعاني، ابن عساكر، اليونيني. [41]

المطلب الثاني: الإمام البخاري والعباسيون

قال جولدتسيهر: (في زمن العباسيين عمل التأثير الرسمي جهده لمنع تعظيم ذكر ابن هند

---

(39) المصدر السابق ج9، ص 225– 226.

(1) روايات ونسخ الجامع الصحيح – دراسة وتحليل ص 11، 39.

(41) الإمام البخاري وصحيحه ص 246، وقال القسطلاني: (وقد اعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن شيخ الإسلام ومحدث الشام تقي الدين ابن محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله اليونيني الحنبلي بضبط رواية الجامع الصحيح. وقابل أصله الموقوف بمدرسة اقبغا آص بسويقة العز بخارج باب زويلة من القاهرة بظاهر بعض نسخ البخاري.) إرشاد الساري ج 1، ص40.

(معاوية). . . وكان هناك ضغط رسمي لإزالة أشياء مثل هذه، فعلى سبيل المثال أن البخاري، لم يكن يقدم مناقب معاوية كأحاديث صحيحة، ولكن هذه وكل ما يتصل بمدح الأمويين كان يقمع ويتلف، وبالمقابل تم الترويج والنشر لعدد كبير من الأحاديث التي تذم رجال بني أمية.) [42]

قلت: ادعى المستشرق جولدتسيهر عدم ذكر البخاري – في صحيحه – أحاديث في مناقب معاوية – رضي الله عنه – وخضوعه لرغبات العباسيين .

الرد على الشبهة الأولى : عدم ذكر البخاري في صحيحه أحاديث في مناقب معاوية .

قلت في الرد على هذه الشبهة ما يلي:

1- إن معاوية – رضي الله عنه – تعرض إلى كثير من الطعن والذم من قبل كثير من المستشرقين والمستغربين ، ولا يخفى على أحد من المسلمين أنه صحابي، وابن صحابي – رضي الله عنهما – ، وكان أميراً للمؤمنين، ومن كتبة الوحي، وكان صهر النبي، وأول من ركب البحر مجاهداً في سبيل الله، وفي عهده فتحت جزيرة قبرص، وغزا المسلمون الهند.

2- إن معاوية – رضي الله عنه – من أشرف الصحابة نسباً جاهلية وإسلاماً؛ فإنه من أكابر قريش، ومن أقرب بطونهم إلى النبي؛ لأنه يجتمع معه في عبد مناف، وكان لعبد مناف أربعة أولاد هاشم جد النبي، والمطلب جد الشافعي، وعبد شمس جد عثمان، ومعاوية – رضي الله عنهما –، ونوفل، والثلاثة الأول أشقاء لكن بنو الأولين لم يفترقوا جاهلية ولا إسلاماً، كما قال النبي: (نحن بنو هاشم وبنو المطلب لم نفترق جاهلية ولا إسلاماً).

3- إن معاوية – رضي الله عنه – كان من كتاب الوحي كما في صحيح مسلم [43].

4- تولية الفاروق عمر بن الخطاب له ولاية دمشق الشام مدة خلافته، وناهيك بهذه منقبة عظيمة من مناقب معاوية. [44]

6- روى البخاري – في صحيحه – ما يدل على فقهه وعلمه. قال البخاري: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا الْمُعَافَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: أَوْتَرَ مُعَاوِيَةُ بَعْدَ الْعِشَاءِ بِرَكْعَةٍ، وَعِنْدَهُ مَوْلًى لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: دَعْهُ فَإِنَّهُ قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ).

---

(42) دراسات محمدية ص 54.

(43) رواه مسلم في صحيحه – انظر شرح صحيح مسلم– كتاب فضائل الصحابة– باب فضائل أبي سفيان صخر بن حرب–رضي الله عنه– حديث رقم (2501) ج16، ص 62

(44) تطهير الجنان واللسان عن الخطورة والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان ص308–318.

وفي لفظ آخر: (قيل لابن عباس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية، فإنه ما أوتر إلا بواحدة، فقال: إنه فقيه). (45)

7- عدول البخاري في الترجمة من باب (فضل معاوية) إلى (باب ذكر معاوية) لايضيره فقد ترجم لغيره من الصحابة بنفس الترجمة كقوله (باب ذكر العباس بن عبد المطلب). قال الإمام ابن حجر: (ولئن عبر الإمام البخاري بقوله (باب ذكر معاوية)، بدل قوله (باب فضل معاوية) فهذا لا يضيره فقد صنع مثل هذا في فضل العباس وغيره من الصحابة فذكر في صحيحه في كتاب المناقب (باب ذكر العباس بن عبد المطلب) وفي كتاب فضائل الصحابة (باب ذكر ابن عباس) (46)

8- إن فضل معاوية – رضي الله عنه- ثابت؛ لدخوله تحت فضل عموم الصحابة – رضي الله عنهم – وهو واحد منهم . قال ابن قيم الجوزية: (قال إسحاق بن راهويه: لا يصح في فضل معاوية بن أبي سفيان عن النبي شيء. قلت – أي ابن قيم الجوزية –: ومراده ومراد من قال ذلك من أهل الحديث: أنه لم يصح حديث في مناقبه بخصوصه، وإلا فما صحَ عندهم في مناقب الصحابة على العموم، ومناقب قريش، فمعاوية – رضي الله عنه – داخل فيه)(47)

وقال ابن قيم الجوزية أيضاً : (كل حديث في ذمه فهو كذب) (48)

وقال ابن الجوزي : (قد تعصب قوم ممن يدعى السنة، فوضعوا في فضله أحاديث ليغضبوا الرافضة، وتعصب قوم من الرافضة فوضعوا في ذمه أحاديث، وكلا الفريقين على الخطأ القبيح) (49)

الرد على الشبهة الثانية : خضوع الإمام البخاري لرغبات العباسيين.

قلت في الرد على هذه الشبهة ما يلي:

---

(45) فتح الباري كتاب فضائل الصحابة- باب رقم (28) (باب ذكر معاوية بن أبي سفيان – رضي الله تعالى عنهما – حديث رقم (3764)، وحديث رقم (3765) ج7، ص 103.

(46) فتح الباري – كتاب المناقب –11- بَاب ذِكْرِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- حديث رقم (3710) ج7، ص77، وكتاب فضائل الصحابة –24- بَاب ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- حديث رقم (3756) ج7، ص100.

(47) المنار المنيف ص116.

(48) المصدر السابق ص 117.

(49) الموضوعات ج2، ص 15.

1- أما طعنه في الإمام البخاري وأنه كان خاضعاً لرغبات الحكام العباسيين، فللإمام البخاري - رحمه الله تعالى- أجل وأرفع من ذلك؛ لما عرف عنه من التقوى والإيمان والورع، وهو إمام مجمع على إمامته. قال النووي: (وروينا عن عبد الله بن محمد المسندى بفتح النون، قال: محمد بن إسماعيل إمام، فمن لم يجعله إمامًا فاتهمه. وروينا عن الإمام أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى، قال: رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيت فيهم أجمع من أبى عبد الله البخارى.) [50]، ويذكر الإمام الذهبي خبره مع بعض السلاطين فيقول (. . . كتب إلى أبي عبدالله بعض السلاطين في حاجة له، ودعا له دعاء كثيراً. فكتب إليه أبو عبد الله: سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: وصل إلي كتابك وفهمته، وفي بيته يؤتى الحكم والسلام. [51]، ولما طلب منه (الأمير خالد بن يحيى الذهلي) - والي بخارى - أن يحمل إليه صحيح البخاري ليقرأ عليه وعلى أولاده فامتنع وقال: (إني لاأذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب السلاطين) [52]

قلت: فإذا كان هذا هوموقفه من والي بخارى فكيف يستجيب لرغبات العباسيين ؟ ومن أجل أي شيء؛ حتى يكذب على رسول الله، أو يكتم علماً شرعياً ! وأذكره وأذكر غيره من المستغربين بأن علماء المسلمين يتلون كتاب الله فيقرؤن قوله تعالى (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون)، ويروون حديث رسول اله - صلى الله عليه وسلم - الذي يقول فيه (أيما رجل آتاه الله علماً فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار) فهل يعقل أن يتعمد هؤلاء الكذب ؟ وعلى من ؟ على رسول الله ! ثم إن جولدتسيهر وغيره من المستشرقين يسقطون ما عند أحبارهم ورهبانهم وقساوستهم من انحرافات على علماء المسلمين ، وأقول لهم : أين الثرى من الثريا ؟

2- لم يخضع البخاري لرغبات الحكام وغيرهم من الناس، بل عمل على نشر السنة وتبليغها للناس.

3- ثبت أن الإمام البخاري روى في صحيحه عن رواة أمويين منهم أبوسفيان، ومعاوية بن أبي سفيان، وعثمان بن عفان- رضي الله عنهم - وعمر بن عبد العزيز، ومروان بن الحكم، وعبد الملك بن مروان، وسعيد بن عمرو بن العاص الأموي، وإسحاق بن سعيد بن العاص، وعنبسة بن سعيد بن

---

(50) تهذيب الأسماء ج1، ص67-76.

(51) سير أعلام النبلاء ج12، ص406-407.

(52) هدي الساري 493، سير أعلام النبلاء ج12، ص464.

العاص [53]

4- أما زعم جولدتسيهر بأن الإمام البخاري ذكر أحاديث في ذم الأمويين ، وأخفى أحاديث في مدحهم فهذا غير صحيح ، ويكفي إلقاء نظرة عابرة على صحيح البخاري لترى بأن فيه أحاديث في مدح الأمويين منها ما رواه الإمام البخاري في صحيحه أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ يَأْتَمَّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْحَجِّ [54] . فعبد الملك بن مروان يأمر الحجاج أن يقتدي بعبد الله بن عمر في أحكام الحج؛ وفي هذا دليل على اتباع الأمويين للسنة، والحجاج نفسه يسأل عن سنة النبي لاتباعها.

وروى البخاري في صحيحه عن نافع قال لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده فقال: إني سمعت النبي صلى الله عليه و سلم يقول (ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة). وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله وإني لا أعلم غدرا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله ثم ينصب له القتال وإني لا أعلم أحدا منكم خلعه ولا تابع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني وبينه. [55].

قلت: لكنه روى أحاديث قد يفهم منها ذم الأمويين منها ما رواه البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مَرْوَانَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَسَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ:سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ يَقُولُ هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فَقَالَ مَرْوَانُ: غِلْمَةٌ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَمِّيَهُمْ بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ). [56]

ورواه البخاري أيضاً في موضع آخر فقال: (حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ بِالْمَدِينَةِ، وَمَعَنَا مَرْوَانُ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ يَقُولُ هَلَكَةُ أُمَّتِي، عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فَقَالَ مَرْوَانُ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ غِلْمَةً ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ لَفَعَلْتُ. كُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ جَدِّي إِلَى بَنِي مَرْوَانَ حِينَ مُلِّكُوا بِالشَّأْمِ فَإِذَا رَآهُمْ غِلْمَانًا أَحْدَاثًا قَالَ لَنَا: عَسَى

---

(53) فتح الباري – كتاب بدء الوحي – باب- حديث رقم (6) ج1، ص 31-32.

(2) فتح الباري – كتاب الحج – 89- باب الجمع بين الصلاتين بعرفة حديث رقم (1662) ج3، ص513. وحديث رقم (1663) ج3، ص514

(1) فتح الباري – كتاب الفتن – حديث رقم (7111) ج13، ص 68.

(56) فتح الباري – كتاب المناقب – 25- باب علامات النبوة في الإسلام حديث رقم (3571)ج6، ص580.

هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْهُمْ. قُلْنَا: أَنْتَ أَعْلَمُ) [57]

فهم الإمام ابن حجر من هذه الأحاديث أن هلاك هذه الأمة سيكون على يدي بني أمية وبخاصة على يدي (يزيد بن معاوية)، قال ابن حجر: (فإن يزيد كان غالباً ينتزع الشيوخ من إمارة البلدان الكبار ويوليها الأصاغر من أقاربه). واستدل على ذلك بحديث عن أبي هريرة رفعه: أعوذ بالله من إمارة الصبيان، قالوا وما إمارة الصبيان؟ قال: إن أطعتموهم هلكتم – أي في دينكم – وإن عصيتموهم أهلكوكم ". وحديث عند ابن أبي شيبة: "أن أبا هريرة كان يمشي في السوق ويقول: اللهم لا تدركني سنة ستين ولا إمارة الصبيان " [58].

قلت: إن ما ذهب إليه الإمام ابن حجرمردود للأسباب التالية:

أ. أن هذه الأحاديث ليست قطعية في الدلالة على أن المراد بهم بنو أمية .

ب. لم يسم أبو هريرة هؤلاء الغلمة. قال: (ولو شئت أن أقول بني فلان وبني فلان لفعلت).

ت. تناقض ابن حجر في تحديد المراد بهم فتارة نفى أن يكونوا من الأمويين فقال: (فإن الخلفاء من بني أمية لم يكن فيهم من استخلف وهو دون البلوغ وكذلك من أمروه على الأعمال، إلا أن يكون المراد بالأغيلمة أولاد بعض من استخلف فوقع الفساد بسببهم فنسب إليهم). وتارة ذهب إلى القول بأنه (يزيد بن معاوية).

ث. أما الأحاديث التي استدل بها فقد استدل بحديثين أحدهما مرفوع، والآخر موقوف. فأما الموقوف فعن أبي هريرة قال: (ويل للعرب من شر قد اقترب: إمارة الصبيان، إن أطاعوهم أدخلوهم النار، وإن عصوا ضربوا أعناقهم)[59]. أما المرفوع فرواه ابن أبي شيبة عن النبي قال: (تعوذوا بالله من رأس السبعين، ومن إمرة الصبيان). ورواه أيضاً موقوفاً على أبي هريرة ولفظه (اللهم لايدرك أبا هريرة إمرة الصبيان)[60].

فهذه الآثار المروية عن أبي هريرة لا تدل صراحة على ما ذهب إليه ابن حجر؛ كل ما فيه

---

(57) فتح الباري شرح صحيح البخاري – كتاب الفتن –3– باب قَوْلِ النَّبِيِّ هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ سُفَهَاءَ) حديث رقم (7058) ج13، ص 9. ورواه مسلم في صحيحه–انظرشرح صحيح مسلم – كتاب الفتن – حديث رقم (2917) ج18، ص41.

(2) فتح الباري ج13، ص 9، 10.

(1) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدبث رقم (128) ج8، ص 611، وحديث رقم (98) ج8، ص 701.

(2) المصدر السابق حديث رقم (143) ج 8، ص 613، وحديث رقم (173) ج 8، ص 673.

أنه كان يستعيذ بالله أن يدرك إمارة الصبيان. أما الحديث المرفوع (تعوذوا بالله من رأس السبعين، ومن إمرة الصبيان)[61] ، وهذا حديث اختلف فيه العلماء فيه فمنهم من صححه كالشيخ الألباني [62]، ومنهم من ضعفه كالشيخ شعيب الأرناؤوط [63] . فالشيخ ناصر صححه بما له من الشواهد، بينما ضعفه الشيخ شعيب لجهالة (أبي صالح) الراوي عن أبي هريرة. قلت: أما تصحيح الشيخ الألباني للحديث ففيه نظر؛ فالشواهد التي ذكرها لا تقوي هذا الطريق فقوله (وقد توبع أبو صالح) فقال سعيد بن سمعان: سمعت أبا هريرة يتعوذ من إمرة الصبيان والسفهاء) فهذه المتابعة موقوفة على أبي هريرة بينما رواية أبي صالح مرفوعة. وكذلك الشواهد الأخرى لا علاقة لها بهذا الحديث. أما تضعيف الشيخ شعيب لإسناده بسبب جهالة (أبي صالح) فأبو صالح مختلف في توثيقه وتضعيفه فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه[64] . والحديث – والله أعلم – معلول بعلتين كما قال الإمام البزار الأولى: تفرد أبو صالح به عن أبي هريرة، والعلة الثانية: تفرد كامل أبو العلاء به عن أبي صالح فالحديث ضعيف لهاتين العلتين.

ج. لم يرد في ألفاظ الحديث– الذي ذكره ابن حجر في الفتح – أن أبا هريرة استعاذ من سنة ستين. بل الذي ورد قوله (اللهم لا تدركني إمرة الصبيان).

خ. . أما تعيين ابن حجر بأن المراد بهذه الأحاديث هو يزيد بن معاوية فالأحاديث الصحيحة غير صريحة في تعيينه، والأحاديث في تعيينه غير صحيحة. وقد ذكر الإمام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – موقف الناس في (يزيد بن معاوية) وأنهم ثلاث فرق طرفان ووسط. فأحدها: قالوا إنه كان كافراً منافقاً وهو قول الرافضة. والثاني: أنه كان رجلاً صالحاً وإمام عدل. والثالث: أنه كان ملكاً من ملوك المسلمين، له حسنات وسيئات وهذا قول عامة أهل العقل والعلم والسنة والجماعة. ثم افترقوا ثلاث

---

(3) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم(127) ج8، ص611، والإمام أحمد في مسنده حديث رقم (8319) ج14، ص 67– 68، وابن عدي في الكامل ج6، ص 2101 رووه جميعاً بلفظ (تعوذوا بالله من رأس السبعين) وأظن أن هذا وهم وقع لمحققي هذه الكتب والصواب (تعوذوا بالله من رأس الستين) وهذا ما ورد في الفتح الكبير للسيوطي حديث رقم (5411) ج2، ص 30، وقول ابن حجر: (وأن أولهم يزيد كما دل عليه قول أبي هريرة رأس الستين وإمارة الصبيان) انظر فتح الباري ج 13، ص 10. وإذا صح هذا اللفظ (السبعين) فيزيد ليس مقصوداً به؛ لأن ولاية يزيد كان من سنة (60) إلى سنة (64).

(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (3191) ج7، ص 579.

(5) مسند الإمام أحمد حديث رقم (8319) ج14، ص67– 68. وقال الشيخ شعيب: إسناده ضعيف لجهالة أبي صالح.

(1) أبو صالح مولى ضباعة بنت الزبير، ويقال ميناء أبو صالح مولى ضباعة. وثقه ابن حبان في الثقات ج 5، ص 455، والذهبي في ميزان الاعتدال ج 4، ص 539. وضعفعه ابن حجر في التقريب ج 2، ص646 وقال: لين الحديث. وترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ج 8، ص 43.

فرق، فرقة لعنته، وفرقة أحبته، وفرقة لا تسبه ولا تحبه، وهذا هو المنصوص عن الإمام أحمد، وعليه المقتصدون من أصحابه وغيرهم من جميع المسلمين .)[65]

الخاتمة

أ. كشفت الدراسة عن بيان العلاقة بين المدارس الفكرية الثلاثة (المعتزلة، المستشرقون، الحداثيون) واتفاقهم على الطعن في السنة النبوية المطهرة .

---

(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ج4، ص 481–483.

ب. بيان الدقة والمنهجية العلمية التي كتبت بها السنة النبوية .

التوصيات

1- فتح الباب أمام الدراسات النقدية الهادفة للحديث النبوي الشريف، لكن ضمن شروط وقواعد المحدثين، وبلوغ الأهلية، بالإضافة إلى تقوى الله.

2- الاهتمام بدراسات المستشرقين في السنة النبوية المطهرة، ودراستها دراسة نقدية لمعرفة وجه الصواب فيها من عدمه، علماً بأن معظم دراساتهم تقوم على التعصب وعدم المصداقية.

3- يوصي الباحث تشكيل لجنة تقوم برصد كتابات المعاصرين (كتب، أبحاث، مقالات) الطاعنين في الصحيحين ، والسنة النبوية.

4- تشكيل لجنة من علماء الحديث النبوي الشريف تعنى بالرد على شبهات الطاعنين في الصحيحين ، والسنة النبوية المطهرة.

5- تشجيع القيام بدراسات علمية هادفة من قبل طلبة الدراسات العليا في قسم تخصص الحديث النبوي الشريف تعمل على التعريف بالصحيحين (مصادرهما، منهجهما، فقههما، رواياتهما)، بالإضافة إلى الدراسات اللغوية، و التربوية .

المصادر والمراجع

1- الأعظمي: د. محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي، المكتب الإسلامي 1405 - 1985م.

2- الألباني : محمد ناصر الدين الألباني، سلسة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف -

الرياض.

3- الأنصاري : زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، فتح الباقي شرح ألفية العراقي ، دار الكتب العلمية .

3- ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، مصنف ابن أبي شيبة.

4- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوي، المجلد الرابع، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ط1، 1398.

5- ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، ضبط عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر ط2، 1403- 1983.

6- ابن حنبل: أحمد ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط ط 1، 1416- 1995، مؤسسة الرسالة.

7- ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح، دار الحديث، ط 2 1405- 1984.

8- ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط1، 1412- 1992.

9- ابن عدي: عبد الله، الكامل في الضعفاء، دار الفكر ط1، 1404- 1984.

10- ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر الحنبلي، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حققه عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ط6، 1994.

11- البخاري: محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، دار الفكر.

12______ : محمد بن إسماعيل، التاريخ الصغير، دار المعرفة ط1، 1406- 1986.

13- البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

14- بهاء الدين: د. محمد، المستشرقون والحديث النبوي، دار النفائس، ط1، 1420- 1999.

15- جولدتسيهر: د. أجناتس، العقيدة والشريعة في الإسلام، تلرجمة د. محمد يوسف، دار الكتب الحديثة بمصر ط2، 1959.

16______ : د. أجناتس، دراسات محمدية. ترجمه إلى الإنجليزية (C. R. Barber and S. M. Stern)

17- الحميدي : محمد بن فتوح ، الجمع بين الصحيحين ، تحقيق د. علي حسين البواب ،ط 1423- 2002 .

18- الخطيب: محمد عجاج، أصول الحديث،

19- الدارقطني: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق أبو عبد الرحمن مقبل الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 1405 - 1985.

20- الدميري : كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى ، حياة الحيوان ، دار الكتب العلمية .

21- الدينوري: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت.

22- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي.

23____: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط1 1402 - 1982.

24- السخاوي: محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية ط1، 1403- 1983.

25- سزكين: د. فؤاد، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، 1411- 1991.

26- السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر ، الفتح الكبير في ضم الزيادة على الجامع الصغير ، دار الفكر ط1 ، 2003 .

27- شاكر: أحمد محمد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1403- 1983.

28______ : محمد بن إسماعيل الأمير الحسني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار حققه محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجي، ط1، 1366.

29الطحان : د. محمود ، أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، دار القرآن الكريم ، بيروت ط2 ، 1987

30- عبد الخالق : د. عبد الغني، الإمام البخاري وصححيه، دار المنارة، ط 1، 1405- 1985.

31 – عبيد: محمد عبد الكريم بن، روايات ونسخ الجامع الصحيح (دراسة وتحليل).

32– العراقي: عبد الرحيم بن الحسين، ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، دار الحديث ط2 1405– 1984.

33_____ : عبد الرحيم بن الحسين ، شرح ألفية العراقي ، دار الكتب العلمية .

34– العسقلاني:، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفكر.

35_____ : أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكرط1، 1404– 1984.

36_____ : أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، حققه عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط2 1395– 1975.

37______ : أحمد بن علي بن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار الفكر.

38– العقيقي: نجيب، المستشرقون، دار المعارف، مصر 1964.

39– الغماري: د. إبراهيم بن الصديق، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن القطان، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف 1415– 1995.

40– القسطلاني: أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث – بيروت.

41– محمد : أمين عمر ، المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية (دراسة نقدية) ، جامعة اليرموك 2009 .

42– المزي: يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ط4 1406– 1985.

43– المليباري : د. حمزة المليباري، عبقرية الإمام مسلم، دار ابن حزم، ط 1، 1418– 1997.

44– النووي: يحيى بن شرف، التقريب والتيسير، 1415– 1995.

45_____ : يحيى بن شرف، شرح صححي مسلم، مؤسسة مناهل العرفان.

46______ : تهذيب الأسماء واللغات ، دار الكتب العلمية ، إدارة الطباعة المنيرية .

47 – الهيتمي: أحمد بن حجر، تطهير الجنان واللسان عن التفوه بثلب معاوية بن سفيان. خرج أحاديثه عبد الوهاب عبد اللطيف.

الموسوعات العلمية

– دائرة المعارف الإسلامية، يصدرها بالعربية أحمد الشنتاوي، وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، يراجعها من قبل وزارة المعارف د. محمد مهدي علام.